بيروت في ٩/٤/2025

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه بالسؤال الآتي آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

جبران باسيل

دولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور نواف سلام المحترم،

الموضوع: التعيينات الأخيرة في الأسلاك العسكرية وأسباب مخالفة مبدأ سيادة القانون.

بعد تعيين رؤساء للاسلاك العسكرية، صدرت قرارات إداريّة بتعيينات وتشكيلات شملت عددًا من الضباط من أصحاب الرتب العليا. وقد لوحظ أن بعض هؤلاء الضباط وُضعوا في حالة التصرف (أي بدون مهام فعلية)، أو نُقلوا إلى مراكز أدنى من تلك التي كانوا يشغلونها سابقًا.

إن هذه الإجراءات الاستثنائية تثير الريبة والمحاذير حول قانونيتها وشفافيتها، وما إذا كانت تستند إلى معايير موضوعية أم أنها جاءت بشكل اعتباطي يفترض تأديبًا مقنّعًا محظورًا قانونًا.

أن نقل الموظف أو وضعه بالتصرف فيصبح دون اي ممارسة فعلية لاية مهام وظيفية دون سبب مشروع أو مبرّر إداري شفاف يُعدّ إساءةً لاستعمال السلطة وقد يرقى إلى قرارات باطلة لمخالفتها مبدأ المشروعية. وعليه، نخشى أن تكون هذه الممارسات قد اتُخذت بصورة عقابية التفافيّة (مقنّعة) بهدف ضمان ولاءات أو اعتبارات شخصيّة أو سياسية، لا بسبب مقتضيات المصلحة العامة أو الكفاءة الوظيفية.

إن تحويل الولاء الشخصي أو السياسي إلى معيار ضمني للتعيين أو للإبقاء في المنصب يشكّل انتهاكًا صارخًا لمبدأ حيادية المؤسسات العامة لاسيما العسكرية ونزاهتها. كما أنّه يوجّه رسالة سلبية إلى ضباط هذه المؤسسات، فيقوّض ثقتهم برؤسائهم وبآليات الترقية والتعيين فيها. فإذا شعر الضابط أنّ استقامته وانضباطه في أداء الواجب لا يكفيان لضمان حقوقه المهنية، وأن ولاءات خارجة عن إطار القانون هي التي تحدّد مصيره الوظيفي، فإن ذلك ينعكس سلبًا على معنوياته وعلى الولاء للمؤسسة والوطن، ويضعف فعالية جهاز الأمن برمّته.

من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. ما هو المعيار الذي استُند إليه لاستبعاد اثنين من الضباط استنسابياً والإبقاء على ضابط واحد، علماً أنه لا توجد أي مآخذ مسلكية أو قانونية على أيٍّ منهم؟

2. هل كان المعيار المعتمد في هذا الإجراء سياسياً أو طائفياً؟

3. حيث أن وضعهم بالتصرف يعني ارتكابهم لمخالفة ما، ما هو التوصيف القانوني لذلك؟

4. ما هو معيار الكفاءة والآلية المعتمدة في التعيينات، لا سيما وأن بعض الأسماء التي شملتها التعيينات محالة إلى المجلس التأديبي؟

وتفضلوا بقبول الاحترام